



# الدليل الإرشادي لإطار الركيزة الثانية في قطر

المقدمة والنطاق



## 06 الدليل الإرشادي لإطار الركيزة الثانية في قطر: المقدمة والنطاق

06 إخلاء المسؤولية

## 07 1. الخلفية والغرض

07 إطار عمل الركيزة الثانية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

07 تطبيق الركيزة الثانية في قطر - الإطار القانوني وتاريخ السريان

08 المثال 1

08 المثال 2

## 09 2. نطاق إطار عمل الركيزة الثانية في قطر

09 اختبار مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات

09 المثال 3

09 المثال 4

10 اختبار الإيرادات

10 المثال 5

10 المثال 6

10 أعضاء مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات

11 الكيانات

11 المثال 7

11 المثال 8

11 المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية

12 المثال 9

12 المثال 10

12 الخلاصة

<b>13</b>	<b>3. تصنيف الكيانات وفق إطار عمل الركيزة الثانية في قطر</b>
13	الكيان الرئيسي
14	الكيان الرئيسي النهائي
14	المثال 11
15	الكيان الرئيسي الوسيط
15	المثال 12
16	الكيان الرئيسي المملوك جزئياً
16	المثال 13
17	الكيان التأسيسي
17	المثال 14
18	المشروع المشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية
19	المثال 15
19	المثال 16
20	الكيان التأسيسي المملوك لأقلية
20	المثال 17
21	الكيان الممرر
21	الكيان الشفاف ضريبياً
<b>22</b>	<b>4. الكيانات المستثناة</b>
22	الكيانات الحكومية
22	المنظمات الدولية
22	المنظمات غير الربحية
22	صناديق التقاعد

- 23 صناديق الاستثمار (التي تمثل كيانات رئيسية نهائية)
- 23 أدوات الاستثمار العقاري (التي تمثل كيانات رئيسية نهائية)
- 23 بعض أدوات الملكية (اختبار الملكية بنسبة 95%)
- 23 الكيانات التي تستوفي اختبارات الدخل والملكية المحددة (اختبار الملكية بنسبة 85%)
- 24 التأثيرات
- 24 المناطق الخاصة
- 24 لمثال 18
- 25 5. قواعد الموقع**
- 25 القاعدة العامة للكيانات
- 26 المثال 19
- 26 المنشآت الدائمة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية
- 27 6. آليات فرض الضرائب**
- 27 تعريف الآلية وقواعد أولوية التطبيق
- 27 الضريبة الدنيا التكميلية المحلية
- 28 قاعدة إدراج الدخل
- 29 7. نظرة عامة على تحديد قاعدة الضريبة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية واحتساب الضريبة التكميلية على مستوى الولاية القضائية**
- 29 تحديد الدخل أو الخسارة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية لكل كيان تأسيسي أو مشروع مشترك وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية

29	تحديد وتعديل الضرائب المشمولة
30	احتساب السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية
30	تطبيق استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط
30	احتساب الضريبة التكميلية في الولاية القضائية
<b>31</b>	<b>8. نظرة عامة على الضرائب المشمولة المعدلة</b>
31	الضرائب التي تؤهل كضرائب مشمولة معدلة
32	الضرائب المستبعدة صراحة من الضرائب المشمولة المعدلة
32	معالجة ضرائب الاستقطاع من المنبع، بما في ذلك على أرباح الأسهم
32	المثال 20
33	المثال 21
33	مبادئ التعديلات والتخصيص والتنسيب
<b>34</b>	<b>9. الملاذات الآمنة والاستبعادات</b>
34	مقدمة
34	الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلاد على حدة
36	المثال 22
36	المثال 23
36	المثال 24
37	الحد الأدنى للاستبعاد
38	المثال 25
38	استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية
39	المثال 26

## ◆ الدليل الإرشادي لإطار الركيزة الثانية في قطر: المقدمة والنطاق

### إخلاء المسؤولية

تم إعداد هذا الدليل لتعزيز الفهم حول تطبيق قواعد الركيزة الثانية في قطر، والمعروفة أيضًا باسم **”إطار العمل للركيزة الثانية في قطر“**، للكيانات المعنية. ويقدم هذا الدليل المفاهيم الأساسية بشكل مبسط وسهل الفهم. ولتسهيل القراءة، لم يتم تناول جميع التفاصيل أو الاستثناءات. يجب تفسير **المصطلحات** وفقًا للتعريفات الواردة في إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

على سبيل المثال، ولتيسير الفهم وسهولة القراءة، يستخدم هذا الدليل مصطلح **”الملكية“** في سياقات متعددة. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن إطار عمل الركيزة الثانية في قطر يشير بشكل محدد إلى **”حصة الملكية“**، لذا ينبغي اعتبار أي إشارة إلى **”الملكية“** في هذا الدليل كمرادف لـ **”حصة الملكية“**.

يتضمن هذا الدليل مجموعة من الأمثلة العامة التي تهدف إلى التوضيح فقط. يجب على كل كيان أن يأخذ بعين الاعتبار تفاصيل حالته الخاصة بعناية لفهم كيفية تطبيق إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

يجب اعتبار أي إشارة إلى الضريبة الدنيا التكميلية المحلية أو قاعدة إدراج الدخل في هذا الدليل كما لو كانت تُعتبر **”مؤهلة“**.

يرجى العلم أن هذا الدليل لا يحمل طابعًا قانونيًا ملزمًا؛ لذا ينبغي على المكلفين دائمًا الرجوع إلى التشريعات المعمول بها.

# 1. الخلفية والغرض

## إطار عمل الركيزة الثانية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تُعتبر مبادرة الركيزة الثانية، كما تم تنفيذها ضمن الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل المكاسب، بمثابة نظام للضريبة الدنيا العالمية. وتنص القواعد على أن تخضع كل مجموعة من مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تحقق إيرادات مجمعة سنوية تبلغ 750,000,000 يورو أو أكثر لسعر أدنى يبلغ خمسة عشر بالمائة (15%) على صافي دخل وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية في كل ولاية قضائية تعمل فيها.

تتمثل الأهداف الرئيسية للركيزة الثانية في معالجة تآكل القاعدة الضريبية ونقل المكاسب من خلال ضمان أن تدفع مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات الكبيرة سعر فعلي للضريبة لا يقل عن السعر الأدنى على مكاسبها في كل ولاية قضائية تمارس فيها أعمالها، مما يقلل من الحوافز لنقل المكاسب ويعزز العدالة الضريبية والحيادية في الولايات القضائية.

## تطبيق الركيزة الثانية في قطر - الإطار القانوني وتاريخ السريان

قامت قطر بتنفيذ نظام الضريبة الدنيا العالمية للركيزة الثانية من خلال القانون رقم (22) لسنة 2024، الذي يعدل قانون الضريبة على الدخل (رقم 24 لسنة 2018) ويقدم الفصل السابع مكرر بشأن الضريبة الدنيا العالمية والمحلية (المشار إليه بـ "القانون"). بموجب هذا القانون وقرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2026 بإصدار ضوابط تطبيق الضريبة الدنيا العالمية والمحلية (المشار إليه بـ "القرار")، يُشار إلى القانون والقرار معاً باسم إطار عمل الركيزة الثانية في قطر. بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، قامت قطر بتنفيذ آليتين لفرض الضرائب الخاصة بالركيزة الثانية، سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025:

• **الضريبة الدنيا التكميلية المحلية:** تنطبق على الكيانات التأسيسية أو المشروع المشترك الموجود في دولة قطر.

• **قاعدة إدراج الدخل:** تنطبق على مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات حيث يقع الكيان الرئيسي النهائي في قطر. قد تنطبق قاعدة إدراج الدخل أيضًا، وفقًا لشروط معينة، حيث يقع الكيان الرئيسي الوسيط أو الكيان الرئيسي المملوك جزئيًا في قطر. تم تصميم هذه القواعد لضمان اتساق نظام الضرائب في قطر مع معايير الرخصة الثانية من الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل المكاسب. الهدف هو حماية قاعدة الضرائب للدولة ومنع نقل المكاسب من خلال ضمان أن الدخل المكتسب من قبل مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد يخضع لسعر فعلي للضريبة لا يقل عن السعر الأدنى البالغ خمسة عشر بالمائة (15%)، إما في قطر أو من خلال الضرائب التكميلية المفروضة في ولايات قضائية أخرى.

باختصار، أي مكاسب لمجموعات الكيانات متعددة الجنسيات ضمن نطاق إطار عمل الرخصة الثانية في قطر التي تخضع لسعر فعلي للضريبة أقل من 15% قد تخضع لضريبة تكميلية، بحيث يتم رفع إجمالي الضريبة المدفوعة إلى السعر الأدنى البالغ 15%. إذا نشأت أي نزاعات، فإن إطار عمل الرخصة الثانية في قطر يشير إلى أن الالتزامات الدولية لقطر (بما في ذلك تلك المتعلقة بالرخصة الثانية) لها الأولوية على القوانين المحلية.

## مثال 1

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، شركة تابعة مملوكة بالكامل ومجموعة على أساس كل بند على حدة ضمن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الواقعة ضمن نطاق القواعد. تحقق الشركة (ق) مكاسب قدرها 10,000,000 ريال قطري وتخضع لسعر فعلي للضريبة يبلغ 10% في قطر. بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، تفرض قطر ضريبة دنيا تكميلية محلية بحيث يتم زيادة إجمالي الضريبة على تلك المكاسب للشركة (ق) إلى سعر فعلي للضريبة يبلغ 15%.

## مثال 2

إن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي في قطر تمتلك شركة تابعة مملوكة بالكامل ومجموعة على أساس كل بند على حدة، وهي الشركة (س)، الواقعة في الدولة (س). لم تقم الدولة (س) بتطبيق قواعد الرخصة الثانية. تخضع مكاسب الشركة (س) لسعر فعلي للضريبة بنسبة 5%. بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، تطبق قطر قاعدة إدراج الدخل، مما يتطلب من الكيان الرئيسي القطري دفع ضريبة تكميلية في قطر، بموجب قاعدة إدراج الدخل، بحيث تخضع مكاسب الدولة (س) لسعر فعلي للضريبة بنسبة 15%.

## 2. نطاق إطار عمل الركيعة الثانية في قطر

ينطبق إطار عمل الركيعة الثانية في قطر فقط على الكيانات التي هي أعضاء في مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات الكبيرة التي تستوفي معايير محددة، كما هو موضح في إطار عمل الركيعة الثانية في قطر، والتي تم تفصيلها أدناه. من المهم ملاحظة أنه يجب تطبيق هذه الاختبارات على كل سنة مالية، مع الأخذ في الاعتبار أنه بناءً على هذه المعايير، قد يكون كيان موجود في قطر ضمن نطاق إطار عمل الركيعة الثانية لسنة مالية واحدة ويخرج من النطاق في سنة لاحقة.

### اختبار مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات

تعتبر المجموعة مجموعة من الكيانات متعددة الجنسيات إذا كانت تضم على الأقل كيانًا واحدًا أو منشأة دائمة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية تقع خارج الولاية القضائية للكيان الرئيسي النهائي. إن استخدام مصطلح المنشأة الدائمة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية ضمن هذا الدليل يعود إلى تعريفها بموجب إطار عمل الركيعة الثانية في قطر، وليس إلى مفهوم المنشأة الدائمة بموجب قوانين الضرائب القطرية الأخرى.

### مثال 3

يملك الكيان الرئيسي النهائي القطري عددًا من الشركات التابعة المملوكة بالكامل والمجمعة على أساس كل بند على حدة التي تقع في قطر. لا يملك الكيان الرئيسي النهائي القطري أي فروع أجنبية أو منشآت دائمة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية. لن يُعتبر مجموعة كيانات متعددة الجنسيات نظرًا لأنه مجموعة محلية بحتة، وبالتالي سيخرج من نطاق إطار عمل الركيعة الثانية في قطر.

### مثال 4

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، كيانًا رئيسيًا نهائيًا، ولديها فرع في سنغافورة وشركة تابعة في ألمانيا. وبناءً عليه، تصبح مجموعة كيانات متعددة الجنسيات وستكون ضمن نطاق إطار عمل الركيعة الثانية في قطر.

## اختبار الإيرادات

تنطبق قواعد الركيزة الثانية فقط إذا كانت الإيرادات المجمعة السنوية لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات لا تقل عن 750,000,000 يورو في اثنين على الأقل من السنوات المالية الأربع التي تسبق السنة المالية المختبرة مباشرة، كما هو مقاس في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي (اختبار الإيرادات).

يتم احتساب إيرادات جميع الكيانات (بما في ذلك الكيانات المستثناة) باستخدام نفس الأساس المحاسبي في البيانات المالية المجمعة. إذا كانت السنة المالية أقصر أو أطول من 12 شهرًا، يتم تعديل الحد الأدنى بشكل نسبي.

### مثال 5

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي لديها شركات تابعة في الدولة (س). وتجاوزت إيراداتها المجمعة 750,000,000 يورو في ثلاث من السنوات الأربع الماضية. وبالتالي، فإن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات تكون ضمن نطاق إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

### مثال 6

تعمل مجموعة كيانات متعددة الجنسيات في قطر و15 دولة أخرى. ومع ذلك، نظرًا لأن إيراداتها العالمية لم تتجاوز 600,000,000 يورو في أي من السنوات المالية الخمس السابقة، فإنها لا تستوفي معايير اختبار الإيرادات وبالتالي فهي خارج نطاق إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

## أعضاء مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات

بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، تنطبق القواعد على جميع أعضاء مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الواقعة ضمن نطاق القواعد، والتي تشمل بشكل عام كل من الكيانات، والمنشآت الدائمة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والمشاريع المشتركة وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية.

## الكيانات

**الكيان** هو أي شخص اعتباري أو ترتيب يقوم بإعداد حسابات مالية منفصلة، مثل الشراكة أو العهدة. ولا يشمل الأشخاص الطبيعيين. لا يشمل مصطلح "الكيان" الحكومة المركزية، أو الحكومة المحلية، أو إداراتها، أو وكالاتها التي تقوم بتنفيذ الوظائف الحكومية.

### مثال 7

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، مملوكة بالكامل ومجموعة على أساس كل بند على حدة ضمن الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الواقعة ضمن نطاق القواعد. نظرًا لأن الشركة (ق) هي كيان اعتباري، فسيتم اعتبارها ككيان بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر.

### مثال 8

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الواقعة ضمن نطاق القواعد. تمتلك الشركة (ق) وحدات في شراكة تم إنشاؤها في ولاية قضائية أجنبية (الشراكة (ب)، في الدولة ب). تقوم الشراكة (ب) بإعداد بيانات مالية منفصلة، وبالتالي ستعتبر ككيان بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر.

## المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية

تعتبر المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر مختلفة من الناحية المفاهيمية عن المنشأة الدائمة التي يتم تحديدها بموجب القانون المحلي أو من خلال النظر في أحكام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، يتم تعريف المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية بشكل واسع لتشمل (1) منشأة دائمة معترف بها بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي سارية المفعول، (2) منشأة دائمة معترف بها بموجب القانون المحلي حيث لا تنطبق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، (3) مكان عمل في ولاية قضائية لا تمتلك نظام ضريبة الدخل على الشركات، والذي سيتم التعامل معه على أنه منشأة دائمة وفقاً للاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الدخل ورأس المال، و(4) مكان عمل لم يتم وصفه بالفعل أعلاه حيث تعفي الولاية القضائية للكيان الرئيسي الدخل المكتسب من ذلك المكان من قانون الضرائب المحلي.



بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، يتم التعامل مع المنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية بنفس الطريقة التي يتم بها التعامل مع أي كيان تأسيسي آخر من مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، مما يتطلب إسناداً منفصلاً للدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية والضرائب المشمولة المعدلة، وإدراجها في حسابات السعر الفعلي للضريبة والضريبة التكميلية في الولاية القضائية.

## مثال 9

تعتبر الشركة (ز)، الواقعة في الدولة (ز)، والتي هي جزء من مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الواقعة ضمن نطاق القواعد، لديها مكتب فرعي في الدوحة. وفقاً للقانون المحلي القطري، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين قطر والدولة (ز)، يتم الاعتراف بالفرع كمنشأة دائمة ويخضع للضريبة على الدخل في قطر. لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، يؤهل هذا الفرع **كمنشأة دائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية** للشركة في الدولة (ز) وسيتم اعتباره ككيان تأسيسي بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر.

## مثال 10

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، شركة تصنيع قامت بإنشاء مكان ثابت للأعمال في الدولة (ز) لغرض تجميع وتوزيع منتجاتها. بموجب قانون الضريبة في الدولة (ز)، تشكل أنشطة الشركة (ق) في الدولة (ز) منشأة دائمة وتخضع للضريبة على أساس صافي. على الرغم من عدم وجود اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين قطر والدولة (ز)، فإن أنشطة الشركة (ق) في الدولة (ز) تشكل **منشأة دائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية**.

## الخلاصة

بمجرد استيفاء كلا الاختبارين (اختبار الكيانات متعددة الجنسيات واختبار الإيرادات)، ينطبق إطار عمل الرخصة الثانية في قطر على أعضاء مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الواقعة ضمن نطاق القواعد داخل قطر.

من الجدير بالذكر أنه حتى لو تم تصنيف كيان ما ككيان مستثنى (مثل كيان حكومي أو منظمة غير ربحية)، فإن إيراداته لا تزال تُحتسب لتحديد ما إذا كانت المجموعة تستوفي اختبار الإيرادات البالغ 750,000,000 يورو.

## 3. تصنيف الكيانات وفق إطار عمل الرخصة الثانية في قطر

داخل مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، يتم تصنيف الشركات والهيكل المختلفة وفقاً للتعريفات المنصوص عليها في إطار عمل الرخصة الثانية في قطر. لا يكفي الاعتماد على تصنيف الكيان بموجب قانون الضريبة المحلي القطري أو معايير المحاسبة. بدلاً من ذلك، يحدد إطار عمل الرخصة الثانية في قطر تعريفات محددة - تتماشى مع القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - التي تحدد ما إذا كان الكيان ضمن النطاق، وكيف يتم تخصيص دخله والضرائب المشمولة المعدلة، وما إذا كان قد يُطلب منه دفع ضريبة تكميلية.

يقدم هذا الفصل نظرة عملية على الأنواع الرئيسية للكيانات ضمن إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، لمساعدة الجمهور على فهم من الجهات المشمولة، وكيف تتفاعل الكيانات، ولماذا يعتبر التصنيف مهمًا لنتائج الرخصة الثانية. لا تغطي الشروحات أدناه كل تصنيف ممكن للكيانات، وفي بعض الحالات، يتم تبسيط المفاهيم لتسهيل الفهم وضمان وضوح القراءة.

يرجى ملاحظة أن الكيان قد يتم تصنيفه في الوقت نفسه تحت أنواع متعددة؛ على سبيل المثال، يمكن أن يكون كياناً رئيسياً نهائياً وكياناً تأسيسياً في آن واحد.

### الكيان الرئيسي

**الكيان الرئيسي** هو كيان ضمن مجموعة كيانات متعددة الجنسيات يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر حصة ملكية في كيان تأسيسياً آخر ويقوم بتجميع النتائج المالية لذلك الكيان على أساس كل بند على حدة في بياناته المالية المجمعة. يمكن أن يوجد الكيان الرئيسي على مستويات متعددة في هيكل المجموعة، ويشمل الكيان الرئيسي النهائي، والكيان الرئيسي الوسيط، أو الكيان الرئيسي المملوك جزئياً، شريطة أن تستوفي هذه الكيانات شروط التجميع والملكية.

## الكيان الرئيسي النهائي

**الكيان الرئيسي النهائي** بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر هو الكيان الأعلى في مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الذي يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر جميع الكيانات التأسيسية الأخرى في المجموعة، **ولا يكون مملوكًا أو خاضعًا لسيطرة كيان آخر**. لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، يتم تحديد الكيان الرئيسي النهائي بناءً على مبادئ التجميع المحاسبية المالية: وهو الكيان الذي يعد بيانات مالية مجمعة وفقًا لمعيار محاسبي مقبول، أو سيكون مطلوبًا منه القيام بذلك إذا كانت حصه من الأسهم متداولة علنًا. يُعتبر الكيان الرئيسي النهائي كيانًا تأسيسيًا ويعمل كنقطة مرجعية لتطبيق اختبار الإيرادات البالغ 750,000,000 يورو، الذي يحدد ما إذا كانت مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات تقع ضمن نطاق إطار عمل الرخصة الثانية في قطر. لا يعتبر صندوق الثروة السيادي كيانًا رئيسيًا نهائيًا بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، إذا كان يعد كيانًا حكوميًا.

يلعب الكيان الرئيسي النهائي دورًا مركزيًا لأنه عادةً ما يكون الكيان المطلوب منه تطبيق قاعدة إدراج الدخل وحساب ودفع أي ضريبة تكميلية على الكيانات التأسيسية الأجنبية منخفضة الضرائب. يحدد الكيان الرئيسي النهائي أيضًا نطاق الكيانات لأغراض الرخصة الثانية، مما يؤثر على حسابات السعر الفعلي للضريبة في الولايات القضائية، وتخصيص الدخل وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية والضرائب المشمولة المعدلة، وتحديد أنواع الكيانات الأخرى وفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية مثل الكيانات التأسيسية، والمشاريع المشتركة، والكيانات المستثناة. باعتباره نقطة البداية لآلية فرض الضرائب الخاصة بالرخصة الثانية، يؤثر موقع الكيان الرئيسي النهائي، وهيكل الملكية، وملف التجميع بشكل مباشر على كيفية وأين تنشأ التزامات الضريبة الدنيا العالمية داخل المجموعة.

### مثال 11

تعتبر الشركة (ق)، الواقعة في قطر، متداولة علنًا، وتقوم بتجميع عدد من الكيانات الأخرى الواقعة خارج قطر على أساس كل بند على حدة. لا يتم تجميع الشركة (ق) على أساس كل بند في أي كيان آخر. وبناءً عليه، سَتُعتبر الشركة (ق) الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات.

## الكيان الرئيسي الوسيط

يُعرّف الكيان الرئيسي الوسيط في إطار عمل الركيزة الثانية في قطر ككيان تأسيسي - بخلاف الكيان الرئيسي النهائي، أو الكيان الرئيسي المملوك جزئيًا، أو المنشأة الدائمة وفقًا للقواعد العالمية، أو الكيان الاستثماري - الذي يمتلك (بشكل مباشر أو غير مباشر) حصة ملكية في كيان أو أكثر من الكيانات التأسيسية ضمن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، ويكون هو نفسه خاضعًا لسيطرة كيان آخر في المجموعة (مثل الكيان الرئيسي النهائي أو كيان رئيسي وسيط آخر).

يعتبر الكيان الرئيسي الوسيط مهمًا بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر. فإذا كان هذا الكيان واقعًا في دولة قطر، وكان الكيان الرئيسي النهائي أو أي كيان رئيسي أعلى مستوى غير واقع في ولاية قضائية تطبق قاعدة إدراج الدخل المؤهلة، فقد يُطلب من الكيان الرئيسي الوسيط في قطر منه تطبيق قاعدة إدراج الدخل وجمع الضريبة التكميلية كألوية على الكيانات الرئيسية الأعلى، بما في ذلك الكيان الرئيسي النهائي.

### مثال 12

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد كيانها الرئيسي النهائي في الدولة (ز)، والذي يمتلك بالكامل ويقوم بتجميع شركة قابضة، هي الشركة (ق)، الواقعة في قطر على أساس كل بند على حدة. تمتلك الشركة (ق) بالكامل شركة، هي الشركة (س)، في الدولة (س). في هذه الحالة، تُعتبر الشركة (ق) كيانًا رئيسيًا وسيطًا. لم تقم الدولة (ز) بتطبيق قاعدة إدراج الدخل المؤهلة. وبناء عليه، وفي حال لم تحقق مجموعة كيانات متعددة الجنسيات سعرًا فعليًا للضريبة لا يقل عن 15% في الدولة (س)، قد يُطلب من الشركة (ق) تطبيق قاعدة إدراج الدخل على الأرباح منخفضة الضريبة في الدولة (س).

## الكيان الرئيسي المملوك جزئيًا

الكيان الرئيسي المملوك جزئيًا هو كيان رئيسي ضمن مجموعة كيانات متعددة الجنسيات يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، حصة ملكية في كيان تأسيسي واحد على الأقل، وتكون أكثر من 20% من حصص الملكية فيه مملوكة لأشخاص من خارج مجموعة كيانات متعددة الجنسيات. يعتبر الكيان الرئيسي المملوك جزئيًا مهمًا بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر لأنه، عندما يكون هو الكيان الرئيسي الأدنى الموجود في ولاية قضائية تطبق قاعدة إدراج دخل مؤهلة، قد يُطلب منه تطبيق قاعدة إدراج الدخل فيما يتعلق بحصته الملكية في كيان منخفض الضريبة تحت إدارته. تنطبق قاعدة إدراج الدخل فقط على الجزء من الضريبة التكميلية الذي يتوافق مع حصته للملكية القابلة للتخصيص، مما يضمن التوافق مع الملكية الاقتصادية ومصالح المستثمرين الأقلية.

### مثال 13

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد كيانها الرئيسي النهائي في الدولة (ز)، والذي يمتلك 70% من شركة قابضة، هي الشركة (ق)، الواقعة في قطر، بينما يمتلك المساهمون خارج مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات النسبة المتبقية البالغة 30%. تمتلك الشركة (ق) شركة في الدولة (س)، وهي الشركة (س). في هذه الحالة، تُعتبر الشركة (ق) كيانًا رئيسيًا مملوكًا جزئيًا — فهي تقع تحت الكيان الرئيسي النهائي، وتمتلك كيانات تقوم بتجميعها على أساس كل بند على حدة، ولكن عندما يمتلك المساهمون خارج مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات أكثر من 20% من أسهمها. حتى في حال قيام الدولة (ز) بتطبيق قاعدة إدراج الدخل المؤهلة، يتعين على الشركة (ق) تطبيق قاعدة إدراج الدخل في دولة قطر بالأولوية على قاعدة إدراج الدخل المؤهلة المطبقة في الدولة (ز).

## الكيان التأسيسي

**الكيان التأسيسي** هو عنصر أساسي في إطار عمل الرخصة الثانية في قطر. ويشمل أي كيان أو منشأة دائمة ووفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية تكون جزءًا من مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات وتُجمع نتائجها المالية على أساس كل بند على حدة في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي. يمكن أن يكون الكيان التأسيسي كيانًا رئيسيًا، أو منشأة دائمة ووفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، ما لم يكن مؤهلاً ككيان مستثنى. يعتمد التصنيف على التجميع وعضوية المجموعة، وليس على الشكل القانوني المحلي أو الوضع الضريبي. يشمل الكيان التأسيسي أيضًا أي كيان لا يتم إدراجه ضمن البيانات المالية المجمعة على أساس بند-بند حصريًا لأسباب تتعلق بحجمه أو جوهريته، أو لكونه محتفظًا به لغرض البيع.

إن تحديد الكيان التأسيسي أمرًا مركزيًا في إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، حيث يتم حساب صافي الدخل ووفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والضرائب المشمولة المعدلة، والسعر الفعلي للضريبة أولاً على مستوى الكيان التأسيسي، ثم يتم تجميعها على مستوى الولاية القضائية. تحدد نتائج هذه الحسابات ما إذا كانت الولاية القضائية خاضعة لضريبة منخفضة (سعر فعلي للضريبة أقل من 15%) وما إذا كانت الضريبة التكميلية تنطبق. بعبارة أخرى، لا تختبر الرخصة الثانية السعر الفعلي للضريبة لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات ككل — بل تختبر كل ولاية قضائية بناءً على النتائج المجمعة لجميع الكيانات التأسيسية الموجودة في تلك الولاية القضائية، مما يجعل تحديد الكيانات التأسيسية أمرًا حاسمًا للائتمثال ونتائج الضريبة الدنيا.

### مثال 14

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد كيانها الرئيسي النهائي في الدولة (س)، والذي يمتلك بالكامل ويقوم بتجميع شركات تابعة في قطر، وهي الشركة (ق1) والشركة (ق2) على أساس كل بند على حدة. من ناحية أخرى، تمتلك الشركة (ق1) منشأة دائمة ووفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية في الدولة (ز). لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، فإن الكيانات التأسيسية هي: (1) الكيان الرئيسي النهائي في الدولة (س)، لأنه يعد البيانات المالية المجمعة للمجموعة، (2) الشركة (ق1) والشركة (ق2) في قطر، حيث يتم تجميعهما بالكامل، و(3) المنشأة الدائمة ووفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية للشركة (ق1) في الدولة (ز).

## المشروع المشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية

بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، للمشروع المشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية تعريف محدد ومستقل، يختلف عن كيفية استخدام مصطلح "المشروع المشترك" في السياقات التجارية أو المحاسبية. لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، يعني المشروع المشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية كياناً يمتلك فيه الكيان الرئيسي النهائي، بشكل مباشر أو غير مباشر، حصة ملكية لا تقل عن 50%، ويتم حسابه وفقاً لطريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي، بدلاً من تجميعه على أساس كل بند على حدة. إذا تم استيفاء هذه الشروط، فإن الكيان يُعتبر مشروعاً مشتركاً وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، بغض النظر عما إذا كان مُصنفاً قانونياً كمشروع مشترك بموجب القانون المحلي، أو اتفاقيات المساهمين، أو الوصف المحاسبي. من المهم أن نلاحظ أن الكيان الذي يتم تجميعه على أساس كل بند في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي ليس مشروعاً مشتركاً وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، بل هو كيان تأسيسي (حتى لو لم يكن مملوكاً بالكامل في النهاية من قبل الكيان الرئيسي النهائي).

"حصة الملكية" هي مفهوم حاسم في تحديد ما إذا كان الكيان مؤهلاً ليكون مشروعاً مشتركاً وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية بموجب إطار عمل الرخصة الثانية في قطر. تُفهم "حصة الملكية" ليس فقط على أنها الحيازة القانونية للأسهم، ولكن كمفهوم أوسع يشمل الحقوق الاقتصادية والسيطرة. على وجه التحديد، تشمل حصة الملكية أي حصة في الأسهم - مثل الأسهم، أو المشاركات، أو الأدوات المعادلة - التي تحمل حقوقاً في المكاسب، ورأس المال، والاحتياطيات في كيان.

لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، يشكل المشروع المشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية وجميع شركاته التابعة (مشاريع مشتركة فرعية) معاً نطاق اختبار منفصل يُعرف باسم مجموعة "المشروع المشترك". تُعامل مجموعة المشروع المشترك كما لو كانت مجموعة كيانات متعددة الجنسية منفصلة لأغراض تطبيق إطار عمل الرخصة الثانية في قطر، مما يعني أنها تقوم بحساب دخلها وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، وتحديد الضرائب المشمولة المعدلة، وحساب السعر الفعلي للضريبة في الولايات القضائية، وربط الضريبة التكميلية، بشكل مستقل عن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الرئيسية. يُعتبر المشروع المشترك الفرعي أي كيان يتم تجميع نتائجه المالية على أساس كل بند في البيانات المالية للمشروع المشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية. وبناءً عليه، قد تكون مجموعة المشروع المشترك موجودة في عدة ولايات قضائية، تماماً مثل مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات.

## مثال 15

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد كياناتها الرئيسي النهائي في الدولة (س)، والذي يمتلك شركة تابعة مملوكة بالكامل ومجمعة على أساس كل بند على حدة، هي الشركة (ق) الواقعة في قطر، و50% من شركة مُعترف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية (شركة المشروع المشترك) في الدولة (ز). بينما يمتلك المستثمرون الخارجيون النسبة المتبقية البالغة 50% تمتلك شركة المشروع المشترك شركة تابعة مملوكة بالكامل ومجمعة على أساس كل بند على حدة (مشروع مشترك فرعي) في قطر.

لأغراض إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، تقع الشركة (ق) والمشروع المشترك الفرعي كلاهما في قطر. تشكل شركة المشروع المشترك والمشروع المشترك الفرعي مجموعة مشروع مشترك متميزة. يتم ربط هذه المجموعة كمجموعة كيانات متعددة الجنسيات منفصلة، حيث يتم احتساب سعر الضريبة الفعلي والضريبة التكميلية بشكل مستقل عن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الرئيسية. لا يتم دمج مكاسب وضرائب مجموعة المشروع المشترك مع تلك الخاصة بمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات الأوسع في قطر. ونتيجة لذلك، تُعتبر الشركة (ق) والمشروع المشترك الفرعي، لأغراض إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، كما لو كانتا تنتميان إلى مجموعات كيانات متعددة الجنسيات منفصلة.

## مثال 16

الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة (أ) يقع في الدولة (أ). تمتلك مجموعة (أ) 60% من شركة يتم الإبلاغ عنها وفقاً لمبادئ حقوق الملكية (شركة المشروع المشترك) في قطر، بينما يمتلك المستثمرون غير المرتبطين النسبة المتبقية البالغة 40%. تقوم شركة المشروع المشترك بتجميع شركاتها التابعة في قطر والدولة (ز)، وتعد بياناتها المالية المجمعة الخاصة بها. على مدار السنوات المالية الأربع الماضية، تجاوزت الإيرادات المجمعة المنسوبة إلى المجموعة الفرعية لشركة المشروع المشترك 750,000,000 يورو في سنتين على الأقل. على الرغم من أن شركة المشروع المشترك تُشار إليها تجارياً "كمشروع مشترك"، إلا أنها لا تتأهل كمشروع مشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، لأنها تحقق حد الإيرادات البالغة 750 مليون يورو على أساس تجميعها الخاص، وبالتالي تشكل مجموعة كيانات متعددة الجنسيات بحد ذاتها بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

## الكيان التأسيسي المملوك لأقلية

الكيان التأسيسي المملوك لأقلية يعني كيانًا تأسيسيًا حيث يمتلك الكيان الرئيسي النهائي حصة ملكية مباشرة أو غير مباشرة في ذلك الكيان تبلغ 30% أو أقل. على الرغم من وجود ملكية خارجية كبيرة، إلا أن الكيان لا يزال مُجمَعًا على أساس كل بند على حدة في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي، وهو ما يجعله يظل كيانًا تأسيسيًا لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر.

### مثال 17

يمتلك الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد في قطر 30% من شركة (أ) في الدولة (أ)، بينما يمتلك 70% مستثمرون صغار مختلفون خارج مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات. يتم تجميع شركة (أ) على أساس كل بند على حدة في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي، وبالتالي فإنها تستوفي تعريف الكيان التأسيسي المملوك لأقلية. لم تقم الدولة (أ) بتطبيق أي من قواعد الرخصة الثانية. شركة (أ) خاضعة لضريبة منخفضة، وعند تطبيق أحكام قاعدة إدراج الدخل في قطر، لديها ضريبة تكميلية بمبلغ 10,000,000 يورو على مستوى الولاية القضائية في الدولة (أ). نظرًا لأن شركة (أ) هي كيان تأسيسي مملوك لأقلية، فإن الكيان الرئيسي النهائي يطبق قاعدة إدراج الدخل فقط على حصة الملكية القابلة للتخصيص، مما يعني أن الكيان الرئيسي النهائي ملزم بتحصيل ضريبة تكميلية بنسبة 30% (3,000,000 يورو)، بينما يتم استبعاد النسبة المتبقية البالغة 70% من رسوم قاعدة إدراج الدخل، حيث تتعلق بحصص الملكية المملوكة خارج مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات. يعكس هذا المبدأ الأساسي لإطار عمل الرخصة الثانية في قطر أن الضريبة التكميلية تُفرض بموجب قاعدة إدراج الدخل على الجزء من الدخل منخفض الضريبة المنسوب اقتصاديًا إلى مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات.

## الكيان المُمرر

**الكيان المُمرر** بموجب إطار عمل الركييزة الثانية في قطر هو كيان شفاف ضريبياً فيما يتعلق بدخله، ونفقاته، ومكاسبه، أو خسائره في الولاية القضائية التي تم إنشاؤه فيها.

## الكيان الشفاف ضريبياً

**الكيان الشفاف ضريبياً** بموجب إطار عمل الركييزة الثانية في قطر هو كيان مُمرر يتمتع بالشفافية الضريبية فيما يتعلق بدخله، ونفقاته، ومكاسبه، أو خسائره في الولاية القضائية التي يقع فيها مالكه. وهذا يعني أنه بالنسبة للولاية القضائية مالك الكيان، يتم اعتبار دخل ومكاسب أو خسائر الكيان الشفاف ضريبياً كأنها تخص المالك.

يتم تحديد الكيان الشفاف ضريبياً بناءً على المعاملة الضريبية بموجب قوانين الضرائب في الولاية القضائية التي يقع فيها المالك: إذا كان مالك مباشر أو غير مباشر واحد على الأقل يعامل الكيان ككيان شفاف ضريبياً بموجب قوانين الضرائب الخاصة به، فإن الكيان يُعتبر كياناً شفافاً ضريبياً بالنسبة لحصة ذلك المالك. وهذا يختلف عن الكيان المُمرر، الذي يُعرف بناءً على الشفافية الضريبية في الولاية القضائية التي تم إنشاء الكيان فيها.

## 4. الكيانات المستثناة

بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، يتم تصنيف بعض الكيانات **ككيانات مستثناة** ولا تُعتبر ككيانات تأسيسية، على الرغم من أنه قد يتم تجميعها على أساس كل بند على حدة في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد.

يتم تحديد الاستثناء بناءً على طبيعة الكيان ووظيفته، وليس على حجم الإيرادات أو هيكل المجموعة، ويهدف إلى استبعاد تلك الكيانات التي تكون محايدة ضريبياً على المستوى المؤسسي أو التي تؤدي وظائف عامة أو سياسية أو استثمارية مجمعة.

### الكيانات الحكومية

الكيان الذي هو جزء من الحكومة أو مملوك بالكامل لها (بما في ذلك أي تقسيم سياسي أو سلطة محلية)، والذي يكون الغرض الرئيسي منه هو أداء وظيفة حكومية أو إدارة/استثمار أصول الحكومة، ولا يمارس تجارة أو نشاطاً تجارياً، ويكون مسؤولاً أمام الحكومة، وتؤول أصوله إلى الحكومة عند حله.

### المنظمات الدولية

أي منظمة حكومية دولية (بما في ذلك المنظمات فوق الوطنية) أو وكالة مملوكة بالكامل أو أداة تابعة لها، تتألف في المقام الأول من الحكومات، ولها مقر رئيسي أو اتفاقية مقر مشابهة في الولاية القضائية التي أنشئت فيها، ولا يخول القانون أو الوثائق التي تحكم المنظمة استفادة أشخاص عاديين من دخل تلك المنظمة.

### المنظمات غير الربحية

الكيان الذي تم إنشاؤه وتشغيله حصرياً أو تقريباً لأغراض دينية أو خيرية أو علمية أو فنية أو ثقافية أو رياضية أو تعليمية أو أغراض أخرى مماثلة، أو كمنظمة مهنية أو مدنية، مع إعفاء معظم دخله من الضرائب، وعدم وجود منفعة خاصة، وأصول تعود إلى منظمة غير ربحية أو الحكومة عند حله.

### صناديق التقاعد

الكيان الذي تم إنشاؤه وتشغيله حصرياً أو تقريباً بشكل حصري لإدارة أو توفير مزايا التقاعد والمزايا الإضافية، ويكون خاضعاً للتنظيم ككيان من هذا النوع، أو يتم تأمين مزاياه وحمايتها بموجب اللوائح الوطنية ويتم تمويلها من خلال تدايير ائتمانية أو عهدة. يشمل ذلك كيانات خدمات التقاعد.

## صناديق الاستثمار (التي هي كيانات رئيسية نهائية)

الكيان المصمم لتجميع الأصول من مستثمرين متعددين (بعضهم غير مرتبط)، ويستثمر وفقاً لسياسة استثمار محددة، ويكون مصمم في المقام الأول لتوليد دخل/مكاسب استثمارية، ويخضع لرقابة تنظيمية، ويديره مختصون في إدارة صناديق الاستثمار. لكي يتم استبعاد صندوق الاستثمار، يجب أن يكون الكيان هو الكيان الرئيسي النهائي للمجموعة.

## أدوات الاستثمار العقاري (التي هي كيانات رئيسية نهائية)

الكيان الذي يمتلك بشكل أساسي ممتلكات غير منقولة، ويكون مملوكًا بنسبة عالية، والذي تحقق ضرائبه مستوى واحداً من الضرائب إما لدى الكيان أو لدى المستثمر (مع التأجيل لمدة سنة واحدة على الأكثر). لكي يتم استبعاد الأداة، يجب أن يكون الكيان هو الكيان الرئيسي النهائي.

## بعض أدوات الملكية (اختبار الملكية بنسبة 95%)

الكيانات المملوكة بنسبة لا تقل عن 95% (مباشرة أو من خلال سلسلة من الكيانات المستثناة، باستثناء كيان خدمات التقاعد) لكيان أو أكثر من الكيانات المستثناة، والتي تعمل بشكل حصري أو شبه حصري للاحتفاظ بالأصول أو استثمار الأموال لصالح الكيانات المستثناة، أو تقوم فقط بتنفيذ الأنشطة المساندة للأنشطة التي تنفذها الكيانات المستثناة.

## الكيانات التي تستوفي اختبارات الدخل والملكية المحددة (اختبار الملكية بنسبة 85%)

الكيانات المملوكة بنسبة لا تقل عن 85% (مباشرة أو من خلال سلسلة من الكيانات المستثناة، باستثناء كيان خدمات التقاعد) لكيان أو أكثر من الكيانات المستثناة، حيث يكون معظم الدخل عبارة عن أرباح الأسهم المستبعدة أو الربح المستثنى أو الخسارة المستبعدة لحقوق الملكية من حساب الدخل أو الخسارة وفق القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية.

## التأثيرات

تظل **الكيانات المستثناة** مشمولة لأغراض تحديد ما إذا كانت مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات تستوفي **اختبار الإيرادات المجمعة بقيمة 750,000,000 يورو**، لأن اختبار الإيرادات يعتمد على البيانات المالية المجمعة لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات قبل تطبيق استثناءات النطاق. ومع ذلك، بمجرد أن تحدد مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات أنها ضمن النطاق، **يتم استبعاد الكيان المستثنى من جميع حسابات إطار عمل الرخصة الثانية في قطر**، مما يعني أن دخله وخسائره **والضرائب المشمولة المعدلة لا تُدرج** في حسابات السعر الفعلي للضريبة على مستوى الولاية القضائية، **ولا يخضع للضريبة الدنيا التكميلية المحلية أو قاعدة إدراج الدخل**، ولا يتحمل أي التزامات إدارية بموجب إطار الرخصة الثانية في دولة قطر. ينطبق الاستثناء فقط على مستوى الكيان المستثنى **ولا يمتد تلقائياً إلى الشركات التابعة له**، ما لم تستوف المعايير الخاصة بالكيان المستثنى بشكل مستقل.

## المناطق الخاصة

تغطي الشركات المرخصة من قبل مركز قطر للمال، وهيئة المناطق الحرة بقطر، وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، أو المدينة الإعلامية قطر أحكام إطار عمل الرخصة الثانية في قطر. يضمن إطار عمل الرخصة الثانية في قطر تطبيق نظام الضريبة الدنيا التكميلية المحلية وقاعدة إدراج الدخل بشكل موحد على جميع الكيانات التأسيسية، والمنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، أو المشاريع المشتركة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الموجودة في قطر، بما في ذلك تلك المرخصة من المناطق الخاصة.

## مثال 18

الكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات المجموعة (ك) يقع في الدولة (ك) ويعد بيانات مالية مجمعة تظهر إيرادات مجمعة تتجاوز 750,000,000 يورو لكل من السنوات المالية الأربع الماضية. تمتلك المجموعة (ك) كيانين تأسيسيين مملوكين بالكامل ومجمعين على أساس كل بند على حدة في قطر؛ أحدهما مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة الشركة (ق1) بينما الآخر مرخص من قبل هيئة مركز قطر للمال الشركة (ق2). يجب تجميع صافي الدخل وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والضرائب المشمولة المعدلة، وما إلى ذلك، للشركة (ق1) والشركة (ق2) لأغراض تحديد السعر الفعلي للضريبة والضريبة التكميلية على مستوى الولاية القضائية في قطر.

## 5. قواعد الموقع

تحديد موقع الكيان أمر أساسي بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، حيث إنه يحدد الولاية القضائية التي يتم فيها احتساب صافي الدخل وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والضرائب المشمولة المعدلة، والسعر الفعلي للضريبة، وبالتالي حيث قد تنشأ الضريبة التكميلية بموجب نظام الضريبة الدنيا التكميلية المحلية وقاعدة إدراج الدخل في قطر.

تعمل قواعد الموقع بشكل مستقل عن مفاهيم القانون المحلي مثل الإقامة الضريبية أو مكان التأسيس.

### القاعدة العامة للكيانات

يعتبر الكيان (بخلاف الكيان الممرر أو المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية) المقيم ضريبياً في ولاية قضائية بناءً على مكان إدارته أو إنشائه أو معايير مشابهة، موجوداً في تلك الولاية القضائية لأغراض إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

إذا تم اعتبار الكيان التأسيسي مقيماً ضريبياً في أكثر من ولاية قضائية (كيان مزدوج الموقع)، يتم تحديد موقع ولايته القضائية من خلال مجموعة من قواعد تحديد الأولوية لكسر التعادل فيما يتعلق باتفاقيات الازدواج الضريبي.

**أولاً:** إذا كانت الولايتان القضائيتان لديهما اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي سارية المفعول، يُعتبر الكيان موجوداً في الولاية القضائية التي يُعتبر فيها مقيماً بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. إذا كانت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي تتطلب اتفاقاً متبادلاً من السلطات المختصة لتحديد الإقامة ولم يوجد مثل هذا الاتفاق، أو إذا كانت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي لا تعفي من الازدواج الضريبي لأن الكيان مقيم في كلا الدولتين المتعاقدتين، فإن قاعدة كسر التعادل في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي تفشل ويجب تطبيق الاختبار الثاني (الموضح أدناه).

**ثانياً:** حيث لا توجد اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي سارية تحدد الإقامة (أو تفشل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في تحديدها)، يُعتبر الكيان موجوداً في الولاية القضائية التي دفع فيها أعلى مبلغ من الضرائب المشمولة للسنة المالية (باستثناء الضرائب المدفوعة بموجب نظام الشركات الأجنبية الخاضعة للسيطرة). إذا كان مبلغ الضرائب المشمولة المدفوعة في كلا الولايتين القضائيتين هو نفسه أو صفراً، فإن قاعدة كسر التعادل تكون لصالح الولاية القضائية حيث يكون الكيان لديه أكبر نسبة من استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط المحسوب وفق طبيعة

**الكيان.** إذا كان مبلغ استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط في كلا الولايتين القضائيتين هو نفسه أو صفر، في هذه الحالة **يعتبر كياناً تابعاً عديم الجنسية ما لم يكن هو الكيان الرئيسي النهائي**، وفي هذه الحالة يجب أن يكون موجوداً في الولاية القضائية حيث تم إنشاؤه.

## مثال 19

تأسست الشركة (أ) في الدولة (أ) ولكن تُدار من الدولة (ي)، وتعتبرها كلا الدولتين أنها مقيمة ضريبياً لديهما. هناك اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي بين الدولة (أ) والدولة (ي) تحتوي على قاعدة كسر التعادل، التي تحدد بوضوح أنه بموجب تلك الاتفاقية تُعتبر الشركة (أ) مقيمة ضريبياً في دولة واحدة فقط. يتم تحديد موقع الشركة (أ) لأغراض إطار عمل الركيزة الثانية في قطر من خلال قاعدة كسر التعادل في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

## المنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية

تُعتبر المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية موجودة في الولاية القضائية التي تُعتبر فيها منشأة دائمة وتُفرض عليها الضرائب بموجب اتفاقية ضريبية سارية المفعول.

إذا لم تنطبق أي اتفاقية ضريبية، فإن موقع المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية يكون في الولاية القضائية التي تخضع فيها للضرائب على أساس صافي الدخل بناءً على وجودها التجاري.

عندما تكون المنشأة الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية موجودة في ولاية قضائية لا يوجد بها نظام ضريبة دخل على الشركات، يتم تحديد موقعها في الولاية القضائية التي تقع فيها.

تُعتبر المنشآت الدائمة الأخرى وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، التي لم يتم وصفها أعلاه، منشآت دائمة عديمة الجنسية.

## 6. آليات فرض الضرائب

### تعريف الآلية وقواعد أولوية التطبيق

بموجب إطار عمل الركييزة الثانية في قطر، تشير "آلية فرض الضرائب" إلى أداة قانونية تمكن دولة قطر من فرض ضريبة تكميلية عندما تكون الأسعار الفعلية للضريبة في الولاية القضائية أقل من السعر الأدنى البالغ 15%.

لقد طبقت دولة قطر آليتين لفرض الضرائب بموجب الركييزة الثانية في قانونها المحلي: نظام الضريبة الدنيا التكميلية المحلية الذي يهدف إلى تأمين حقوق الضريبة الأساسية على الدخل منخفض الضريبة الناشئ داخل دولة قطر، ونظام قاعدة إدراج الدخل الذي يمكن قطر من فرض ضريبة تكميلية على الكيانات التأسيسية الأجنبية منخفضة الضريبة أو المشاريع المشتركة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية حيث يقع الكيان الرئيسي في قطر.

يتم تحديد أولوية التطبيق وفقاً للتسلسل الهرمي للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، حيث يتم تطبيق نظام الضريبة الدنيا التكميلية المحلية أولاً، كضريبة محلية تحمي حقوق فرض الضريبة على الدخل الناشئ في دولة قطر. فقط بعد تطبيق واحتساب الضريبة الدنيا التكميلية المحلية، يتم تطبيق نظام قاعدة إدراج الدخل على أساس القيمة المتبقية، فقط بالقدر الذي لم يتم فيه زيادة أي دخل منخفض الضريبة داخل مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات إلى حد السعر الأدنى.

### الضريبة الدنيا التكميلية المحلية

بعبارة مبسطة، يعمل نظام الضريبة الدنيا التكميلية المحلية من خلال تمكين دولة قطر من احتساب السعر الفعلي للضريبة على مستوى الولاية القضائية للكيانات التأسيسية أو المشاريع المشتركة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الموجودة في قطر وفرض ضريبة تكميلية محلياً عندما يكون السعر الفعلي للضريبة أقل من 15%، مما يؤدي فعلياً إلى زيادة الضريبة في قطر ومنع الولايات القضائية الأخرى من فرض ضرائب على نفس الدخل منخفض الضريبة بموجب نظام قاعدة إدراج الدخل. وبالتالي، يضمن نظام الضريبة الدنيا التكميلية المحلية حماية حقوق دولة قطر في فرض الضريبة على الدخل منخفض الضريبة الناشئ داخل ولايتها القضائية كأولوية قبل تطبيق نظام قاعدة إدراج الدخل من قبل الولايات القضائية الأخرى.

بموجب إطار الركييزة الثانية في دولة قطر، تُطبَّق الضريبة الدنيا التكميلية المحلية على 100% من الأرباح الفائضة الخاصة بأي كيان تأسيسي، حتى وإن لم يكن مملوفاً بالكامل من قبل مجموعة كيانات متعددة الجنسيات، وكذلك على 100% من الأرباح الفائضة الخاصة بأي مشروع مشترك وفق القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية.

## قاعدة إدراج الدخل

يعمل نظام قاعدة إدراج الدخل بدوره كآلية لإدراج الدخل الأجنبي، تُطبق على مستوى الكيان الرئيسي الموجود في قطر، مما يتطلب من الكيان الرئيسي احتساب وجمع الضريبة التكميلية على الدخل منخفض الضريبة للكيانات التأسيسية أو المشاريع المشتركة ووفقًا للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الموجودة خارج دولة قطر، ولكن فقط بالقدر الذي لم يخضع فيه هذا الدخل بالفعل لضريبة دنيا تكميلية محلية مؤهلة أو قاعدة إدراج دخل مؤهلة أخرى ذات مستوى أعلى في سلسلة الملكية، أو من قبل كيان رئيسي مملوك جزئيًا أدنى. يضمن ذلك فرض الضريبة التكميلية مرة واحدة، في النقطة الصحيحة في تسلسل الملكية، ووفقًا لقواعد تخصيص القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية وألوية التطبيق المحددة في إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

## 7. نظرة عامة على تحديد قاعدة الضريبة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية واحتساب الضريبة التكميلية على مستوى الولاية القضائية

**تحديد الدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية لكل كيان تأسيسي أو مشروع مشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية**

بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر، يبدأ الاحتساب على مستوى كل كيان تأسيسي أو مشروع مشترك وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، بدءاً من صافي الدخل المحاسبي أو الخسارة المحاسبية كما هو موضح في البيانات المالية المجمعة للكيان الرئيسي النهائي لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات، مع مراعاة بعض التعديلات. تتماشى هذه التعديلات وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية مع القاعدة الضريبية عبر الولايات القضائية من خلال تحييد الدخل والنفقات التي قد تشوه نتائج الضريبة الدنيا، بما في ذلك المعالجات المحددة لأرباح الأسهم المستبعدة، والربح المستثنى أو الخسارة المستبعدة لحقوق الملكية، والنفقات غير المسموح بها، وأخطاء الفترات السابقة، وغيرها من العناصر المنصوص عليها بموجب القرار.

نتيجة هذه التعديلات هي الدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والتي تشكل نقطة البداية لعملية الدمج الضريبي وتحليل الضريبة الدنيا على مستوى الولاية القضائية، لكنها لا تحدد الالتزام الضريبي بنفسها حتى يتم دمجها مع الضرائب المشمولة المعدلة وغيرها من الحسابات وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية.

### تحديد وتعديل الضرائب المشمولة

بمجرد تحديد الدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، تكون الخطوة التالية هي تحديد الضرائب المشمولة المعدلة، وهي الضرائب على الدخل أو المكاسب، بما في ذلك بعض الضرائب المفروضة من غير ضريبة دخل الشركات المطبقة عموماً، مع استبعاد الضرائب غير المشمولة بشكل صريح مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الرواتب، والرسوم الجمركية، وغيرها من الرسوم غير المعتمدة على الدخل.

تُعدل الضرائب المشمولة المعدلة لتعكس الفروق الزمنية وفروقات التنسيب وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، بما في ذلك معالجة الضرائب المؤجلة، والأوضاع الضريبية غير المؤكدة، والضرائب المنسوبة إلى المنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية أو الكيانات الممرّة. تضمن هذه التعديلات أن تشمل فقط الضرائب المشمولة المعدلة المرتبطة بشكل صحيح بالدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، وأن تعكس نتائج السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية الأعباء الضريبية الاقتصادية بدلاً من الفروق في وضع الضرائب المحلية.

## احتساب الضريبة التكميلية في الولاية القضائية

يتم احتساب السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية من خلال تجميع صافي الدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية لجميع الكيانات التأسيسية الموجودة في نفس الولاية القضائية، وقسمة إجمالي الضرائب المشمولة المعدلة على ذلك الدخل الصافي المجموع. يتم احتساب السعر الفعلي للضريبة بشكل مجمع حسب الولاية القضائية، مما يعني أن المكاسب والضرائب للكيانات التأسيسية في نفس الموقع يتم تجميعها، ما لم تنطبق قواعد فصل خاصة، مثل تلك الخاصة بالكيانات التأسيسية المملوكة لأقلية أو مجموعات المشاريع المشتركة. ثم تتم مقارنة السعر الفعلي الناتج بالسعر الأدنى البالغ 15% لتحديد ما إذا كانت الولاية القضائية تُعتبر منخفضة الضريبة لأغراض إطار عمل الركيزة الثانية في قطر. بعد ذلك، يتم احتساب نسبة الضريبة التكميلية على أنها الفرق بين السعر الأدنى والسعر الفعلي للضريبة، مع افتراض أن الفرق هو قيمة إيجابية.

## تطبيق استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط

إذا كانت الولاية القضائية تُعتبر منخفضة الضريبة، فإن إطار عمل الركيزة الثانية في قطر يسمح بمصروف افتراضي من صافي دخل وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية باستخدام استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط، والذي يخصم عائداً محدداً على الرواتب المؤهلة والأصول الملموسة المؤهلة.

تم تصميم استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط لاستبعاد الدخل المنسوب إلى النشاط الاقتصادي الجوهري ويطبق من خلال نسبة ثابتة من النفقات الأساسية أو قيمة الأصول. لا يؤثر هذا الاستبعاد على احتساب السعر الفعلي للضريبة بحد ذاته، ولكنه يقلل من الجزء من الدخل الذي قد يتم فرض ضريبة تكميلية عليه في النهاية. يُحسب استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط تحديداً بناءً على نسبة مئوية من تكاليف الرواتب المؤهلة والأصول الملموسة المؤهلة. وفي السنة المالية 2025، تكون النسب ذات الصلة كما يلي:

• 9.6% من تكاليف الرواتب المؤهلة، وتنخفض تدريجياً إلى 5% بحلول السنة المالية 2033.

• 7.6% من الأصول الملموسة المؤهلة، وتنخفض تدريجياً إلى 5% بحلول السنة المالية 2033.

يتم خصم استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط من صافي الدخل وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية للوصول إلى الربح الفاضل.

## احتساب الضريبة التكميلية في الولاية القضائية

يتم حساب الضريبة التكميلية من خلال المعادلة التالية:  
الربح الفاضل × نسبة الضريبة التكميلية

## 8. نظرة عامة على الضرائب المشمولة المعدلة

### الضرائب التي تؤهل كضرائب مشمولة معدلة

تشمل الضرائب المشمولة المعدلة بشكل عام الضرائب المفروضة على صافي الدخل أو المكاسب وبعض الضرائب المفروضة من غير ضريبة دخل الشركات المطبقة عموماً، والتي يتم عكسها بشكل مناسب في البيانات المالية. تشير الضريبة إلى دفعة إلزامية بلا مقابل للسلطة العامة. تشمل الأمثلة الشائعة ضريبة الدخل على الشركات وضريبة المكاسب الرأسمالية.

تعتبر الهيئة العامة للضرائب الفئات أدناه أمثلة على الضرائب المشمولة المعدلة المفروضة في قطر:

• **قانون ضريبة الدخل في الدولة:** يجب أن تُعتبر الضرائب المفروضة بموجب قانون ضريبة الدخل في الدولة أو، في حالة قطاع الطاقة، بموجب اتفاقيات الاستكشاف وتقاسم الإنتاج أو اتفاقيات المشاريع المشتركة، المفروضة على صافي أرباح المكلف، ضريبة مشمولة معدلة بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

• **مركز قطر للمال:** يجب أن تُعتبر الضرائب المفروضة بموجب اللوائح الضريبية لمركز قطر للمال على صافي المكاسب للكيان المرخص بموجب لوائح المركز، ضرائب مشمولة معدلة بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

• تُعتبر **ضرائب الاستقطاع من المنبع** ضرائب مشمولة معدلة بالقدر الذي تُفرض فيه على الدخل المستلم من قبل كيان تأسيسي وتُدرج في حساب الدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية. يرجى قراءة القسم "معالجة ضرائب الاستقطاع من المنبع، بما في ذلك على أرباح الأسهم"

• تُفرض **ضريبة الأنشطة الاجتماعية والرياضية** بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 بنسبة 2.5% على صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة المقيدة أسهمها ببورصة قطر. وبما أن هذه الضريبة تُحسب على صافي الأرباح وتُدفع إلى الهيئة العامة للضرائب، تعتبر الهيئة العامة للضرائب أن ضريبة الأنشطة الاجتماعية والرياضية تُعتبر ضريبة مشمولة معدلة بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

## الضرائب المستبعدة صراحة من الضرائب المشمولة المعدلة

الضرائب التي لا تُعتبر ضرائب مشمولة معدلة بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر تشمل الضرائب التي لا تستند إلى الدخل، حتى وإن كانت مرتبطة اقتصاديًا بالنشاط التجاري. تشمل الأمثلة ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات، وضرائب الرواتب والضمان الاجتماعي، والرسوم الجمركية، وضرائب الدمغة، والرسوم البيئية، وضرائب الممتلكات، وضرائب الخدمات الرقمية.

تُستبعد أيضًا الجزاءات، والفوائد على مدفوعات الضرائب، والأحكام الضريبية غير المؤكدة التي لم تتبلور إلى التزامات ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الضرائب المدفوعة من قبل كيان مستثنى لا تُدرج في حسابات القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، حيث إن هذه الكيانات تقع بالكامل خارج حسابات تلك القواعد.

## معالجة ضرائب الاستقطاع من المنبع، بما في ذلك على أرباح الأسهم

تتطلب ضرائب الاستقطاع من المنبع تحليلًا متميزًا بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر. تُعتبر ضريبة الاستقطاع من المنبع على الفوائد، والإتاوات، والمدفوعات الأخرى القابلة للخصم أو الخاضعة للضريبة التي تُدفع للخارج عمومًا ضريبة مشمولة معدلة للمستلم (بدلاً من الدافع)، لأنها تمثل فرض ضريبة على دخل المستلم وتُخصص للولاية القضائية للمستلم عند احتساب السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية.

ومع ذلك، ينطبق استثناء لضريبة الاستقطاع من المنبع على أرباح الأسهم، حيث تُخصص للكيان الدافع.

## مثال 20

تقوم الشركة (أ) في الدولة (أ) (كيان تأسيسي) بتوزيع أرباح الأسهم على الكيان الرئيسي لها في قطر. تفرض الدولة (أ) ضريبة استقطاع من المنبع بنسبة 10% على أرباح الأسهم. تُخصص ضريبة الاستقطاع من المنبع للشركة (أ) بدلاً من الكيان الرئيسي.

## مثال 21

تقوم الشركة (أ) في الدولة (أ) (كيان تأسيسي) بدفع الفوائد لمقرض مرتبط في قطر. تفرض الدولة (أ) ضريبة استقطاع من المنبع بنسبة 10% على مدفوعات الفوائد. على عكس أرباح الأسهم، فإن الفوائد المستلمة من قبل المقرض تُعتبر عادةً دخلاً وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، ما لم ينطبق استثناء محدد. نظراً لأن الدخل الأساسي مُدرج في قاعدة الضريبة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، تُعتبر ضريبة الاستقطاع من المنبع المرتبطة ضريبة مشمولة معدلة وتُخصص لقطر، الولاية القضائية التي يتم فيها الاعتراف بدخل الفوائد لأغراض القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية. وبناءً عليه، فإن ضريبة الاستقطاع من المنبع بنسبة 10% تزيد من الضرائب المشمولة المعدلة في قطر وتؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب السعر الفعلي للضريبة في قطر.

### مبادئ التعديلات والتخصيص والتنسب

يجب أن تخضع الضرائب المشمولة المعدلة لتعديلات وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية لضمان توافق الضرائب مع الدخل الذي تتعلق به والفترة التي يتم فيها الاعتراف بذلك الدخل. يشمل ذلك التعديلات على حركات الضرائب المؤجلة، والفروق الزمنية، والمواقف الضريبية غير المؤكدة، وتخصيصات المنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والضرائب التي تتحملها الكيانات المُمَرَّرة أو الكيانات الشفافة ضريبياً، والتي تُعاد تخصيصها إلى الولايات القضائية للمالكين المعنيين بدلاً من الكيان نفسه عندما تنطبق الشفافية. يجب تخصيص الضرائب إلى نفس الولاية القضائية التي يتم فيها الاعتراف بدخل القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، مما يضمن أن نتائج السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية تعكس الضرائب الاقتصادية الحقيقية بدلاً من التباينات الناجمة عن تصميم الضرائب المحلية أو تدفقات المدفوعات عبر الحدود.

## 9. الملاذات الآمنة والاستبعادات

### مقدمة

يتضمن إطار عمل الركيزة الثانية في قطر أحكامًا محددة للملاذات الآمنة والاستبعادات. تم تصميم هذه الآليات لتبسيط الامتثال، وفي بعض الحالات، قد تلغي الالتزام بدفع مبلغ الضريبة التكميلية لسنة مالية معينة. بعض الملاذات الآمنة ذات طبيعة انتقالية وتطبق فقط لفترة محدودة بعد التنفيذ الأولي للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية في دولة قطر

### الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة

يُعتبر الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة آلية مؤقتة لتبسيط الامتثال. الغرض منه هو تقليل عبء الامتثال على مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات خلال فترة التنفيذ الأولية للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية من خلال السماح بتأجيل الحسابات التفصيلية ووفقًا للقواعد العالمية في الولايات القضائية التي تستوفي معايير المخاطر المنخفضة المحددة.

عندما ينطبق الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة، يُعتبر أن الولاية القضائية تستوفي السعر الأدنى للسنة المالية المعنية، ولا يتم احتساب أي ضريبة تكميلية. يعتمد النظام على وجود تقارير مؤهلة لكل بلد على حد واستخدام بيانات مالية مؤهلة. يتوفر الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة على أساس اختياري **للسنة المالية التي تبدأ في أو قبل 31 ديسمبر 2026، ولكن لا تشمل أي سنة مالية تنتهي بعد 30 يونيو 2028**. يتم تطبيق هذا الملاذ الآمن على أساس كل ولاية قضائية على حدة، بحيث يمكن لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات أن تتأهل في بعض الولايات القضائية، ولكن ليس في أخرى.

بمجرد أن تفشل ولاية قضائية في تلبية متطلبات الملاذ الآمن لسنة مالية معينة، يُمنع عليها إعادة الدخول إلى الملاذ الآمن لتلك الولاية القضائية في السنوات اللاحقة، ووفقًا لمبدأ "الخروج لمرة واحدة، يعني الخروج للأبد".



تتأهل الولاية القضائية للملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة إذا تم استيفاء أي من الاختبارات التالية، استنادًا إلى تقارير مؤهلة لكل بلد على حدة وحسابات مبسطة:

• **اختبار الحد الأدنى للاستبعاد:** يكون إجمالي إيرادات الولاية القضائية أقل من 10,000,000 يورو وصافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة على الدخل أقل من 1,000,000 يورو، أو هناك خسارة في الولاية القضائية.

• **اختبار السعر الفعلي للضريبة المبسط:** إن السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية، الذي يتم تحديده باستخدام الضرائب المشمولة المبسطة مقسومة على صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة على الدخل، يجب أن يساوي أو يتجاوز الحد الانتقالي (15% للسنة المالية التي تبدأ في 2023 و2024، و16% للسنة المالية التي تبدأ في 2025، و17% للسنة المالية التي تبدأ في 2026).

• **اختبار الأرباح الروتينية:** يجب ألا يتجاوز صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة على الدخل في الولاية القضائية مقدار استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط.

يؤدي استيفاء أي اختبار واحد إلى اعتبار الولاية القضائية قد استوفت الحد الأدنى للسنة المالية، ويُعتبر مبلغ الضريبة التكميلية صفرًا.

يعتمد الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة على تقارير مؤهلة لكل بلد على حدة، وبيانات مالية مؤهلة، وحيثما كان ذلك ضروريًا، بيانات إضافية معدة على أساس يتماشى مع تقديم التقارير لكل بلد على حدة. يجب أن تكون البيانات موثوقة وكاملة ومتسقة مع نتائج التجميع المالي.

لا يتجاوز الملاذ الآمن إطار عمل الركيزة الثانية في قطر لتصنيف الكيانات التأسيسية، بما في ذلك معالجة الكيانات الشفافة ضريبياً، والمنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، والمشاريع المشتركة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية، أو الكيانات المستثناة، حيث يجب تحليل جميع هذه الكيانات بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر قبل تطبيق الملاذ الآمن.

## مثال 22

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد عددًا من الكيانات التأسيسية في قطر. استنادًا إلى بيانات التقارير المؤهلة لكل بلد على حدة للسنة المالية، تعكس النتائج المجمعة لجميع الكيانات التأسيسية في قطر إيرادات تبلغ 8,000,000 يورو، ولكنها تُظهر خسارة قبل الضريبة على الدخل. نظرًا لأن الإيرادات في الولاية القضائية أقل من 10,000,000 يورو وصافي الربح لا يتجاوز 1,000,000 يورو، فإن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات هذه تستوفي اختبار الحد الأدنى بموجب الملاذ الآمن الانتقالي للتقارير لكل بلد على حدة في قطر.

## مثال 23

لدى مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد عمليات تُديرها في قطر، حيث تُظهر التقارير لكل بلد على حدة إيرادات تبلغ 200,000,000 يورو وصافي ربح (خسارة) قبل الضريبة على الدخل بقيمة 30,000,000 يورو للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وتبلغ الضرائب المشمولة المبلغ عنها والمعدلة بموجب قواعد الملاذ الآمن الانتقالي المبسطة لكل بلد على حدة 5,000,000 يورو. وبالتالي، فإن السعر الفعلي للضريبة المبسط في الولاية القضائية هو 16.6% (5 / 30)  $\times$  100%). نظرًا لأن السعر يتجاوز حد الملاذ الآمن الانتقالي البالغ 16% (المطبق للسنة المالية التي تبدأ في 2025)، فإن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات تستوفي اختبار السعر الفعلي للضريبة المبسط في قطر.

## مثال 24

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات كيانات تأسيسية في قطر تحقق إيرادات تبلغ 50,000,000 يورو وصافي ربح قبل الضريبة على الدخل يبلغ 4,000,000 يورو. ينتج عن ملف القوى العاملة والأصول الملموسة لجميع الكيانات التأسيسية في قطر استبعادًا للدخل على أساس جوهر النشاط يقدر بمبلغ 5,000,000 يورو. نظرًا لأن صافي الربح للولاية القضائية في قطر البالغ 4,000,000 يورو لا يتجاوز مبلغ استبعاد الدخل على أساس جوهر النشاط (5,000,000 يورو)، فإن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات تستوفي اختبار الأرباح الروتينية في قطر.

## الحد الأدنى للاستبعاد

يعتبر الحد الأدنى للاستبعاد آلية للإعفاء على مستوى الولاية القضائية. الغرض منه هو إلغاء الالتزام باحتساب مبلغ الضريبة التكميلية في الولايات القضائية حيث يكون حجم النشاط التجاري أقل من الحدود الجوهرية المحددة للحجم.

يلغي الحد الأدنى للاستبعاد الولايات القضائية المؤهلة عند احتساب الضريبة التكميلية للسنة المالية المعنية. يتم تطبيق الاستبعاد بعد تحديد صافي الدخل أو الخسارة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية للولاية القضائية، ولكن قبل احتساب أي مبلغ للضريبة التكميلية، ويهدف إلى تقليل أعباء الامتثال.

تتأهل الولاية القضائية للحد الأدنى للاستبعاد للسنة المالية إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين، استناداً إلى المعلومات المالية المجمعة لجميع الكيانات التأسيسية الموجودة في تلك الولاية القضائية (بما في ذلك المنشآت الدائمة وفقاً للقواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية):

• أن يكون إجمالي الإيرادات في الولاية القضائية أقل من 10,000,000 يورو.

• أن يكون صافي الربح (أو الخسارة) قبل الضريبة على الدخل في الولاية القضائية أقل من 1,000,000 يورو، أو تسجل الولاية القضائية خسارة.

تُطبق هذه الحدود على أساس كل ولاية قضائية، وليس لكل كيان تأسيسي، ويجب أن تعكس التجميع الكامل للنتائج لجميع الكيانات التأسيسية الموجودة في الولاية القضائية لأغراض إطار عمل الرخصة الثانية في قطر. يجب أن تتضمن البيانات متوسط السنة المالية الحالية والسنتين الماليتين السابقتين.

عندما ينطبق للحد الأدنى للاستبعاد، يُعتبر أن الولاية القضائية ليس لديها أي التزام بضريبة تكميلية للسنة المالية المعنية، بغض النظر عن السعر الفعلي للضريبة في الولاية القضائية، ولا تنشأ أي التزامات ضريبية تكميلية.

يجب إعادة تقييم الأهلية سنوياً، استناداً إلى النتائج المجمعة للولاية القضائية وبموجب الخيار السنوي. إذا فشلت ولاية قضائية في تلبية متطلبات الحد الأدنى في سنة مالية لاحقة، فإنه يجب تقديم الحسابات الكاملة لتلك الولاية القضائية لتلك السنة. لا ينطبق مبدأ "الخروج لمرة واحدة، يعني الخروج للأبد".

## مثال 25

تمتلك مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق القواعد كيانات تأسيسية في قطر. تظهر النتائج المالية المجمعة لجميع الكيانات التأسيسية في قطر إيرادات تبلغ 9,500,000 يورو وصافي ربح يبلغ 700,000 يورو (متوسط السنة المالية الحالية والسنتين الماليتين السابقتين) قبل الضريبة على الدخل. نظرًا لأن الإيرادات في الولاية القضائية أقل من 10,000,000 يورو وصافي الربح أقل من 1,000,000 يورو، فإن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات تتأهل للحد الأدنى للاستبعاد بموجب إطار عمل الركيزة الثانية في قطر.

### استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية

إن مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تستوفي شروط استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية لا تخضع للضريبة الدنيا التكميلية المحلية للسنة المالية. يتم تحديد استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية على أساس المجموعة بالكامل ويجب تقييمها سنويًا.

ينطبق استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية في قطر لأغراض الضريبة الدنيا التكميلية المحلية للسنة المالية حيث تستوفي مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات جميع الشروط التالية:

• إن يكون لمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات كيانات تأسيسية في ست ولايات قضائية كحد أقصى.

• لا يتجاوز إجمالي صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة الموجودة في جميع الولايات القضائية بخلاف الولاية المرجعية 50,000,000 يورو (تُعرف الولاية المرجعية بأنها الولاية القضائية التي تمتلك فيها مجموعة كيانات متعددة الجنسيات أعلى قيمة إجمالية للأصول الملموسة).

• أن لا يتم الاحتفاظ بحصص ملكية الكيانات التأسيسية من قبل كيان رئيسي يخضع لقاعدة إدراج الدخل المؤهلة في ولاية قضائية أخرى.

• شروط أخرى قد تحددها الهيئة العامة للضرائب.

ينطبق استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات مالية، تبدأ من السنة المالية الأولى التي تدخل فيها مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات ضمن نطاق القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية.

## مثال 26

تدخل مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات لأول مرة ضمن نطاق القواعد العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية في السنة المالية 2025، في الدولة (س) التي طبقت إطار عمل الركيزة الثانية. تمتلك المجموعة كيانات تأسيسية في أربع ولايات قضائية - الدولة (س)، الدولة (ي)، الدولة (ز) وقطر. يقع الكيان الرئيسي النهائي في الدولة (ز) التي لم تطبق قواعد الركيزة الثانية. الولاية القضائية التي تمتلك فيها المجموعة أعلى إجمالي لصافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة في عام 2025 هي الدولة (ز)، وبالتالي تُعتبر الولاية المرجعية. يبلغ إجمالي صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة الموجودة في جميع الولايات القضائية بخلاف الدولة (ز) 42,000,000 يورو. نظرًا لأن المجموعة (1): تمتلك كيانات تأسيسية في أقل من ست ولايات قضائية، (2) تمتلك ما يقل عن 50,000,000 يورو من الأصول الملموسة خارج الولاية المرجعية، و(3) الكيان الرئيسي النهائي ليس موجودًا في دولة تخضع لقاعدة إدراج الدخل المؤهلة، فإن شروط استبعاد النشاط الدولي في المرحلة الأولية قد تم استيفائها. يُطبق هذا الإعفاء فقط للسنة المالية التي يتم فيها استيفاء جميع الشروط ويجب اختباره سنويًا، حتى تنتهي فترة الخمس سنوات.

امسح الرمز



للاطلاع على آخر تحديث لهذا المستند  
وجميع المستندات المنشورة.

أو يُمكنك بزيارة الموقع الإلكتروني للهيئة



[www.gta.gov.qa](http://www.gta.gov.qa)